MISSION PERMANENTE DE TUNISIE
AUPRÈS DE L'OFFICE DES NATIONS UNIES À GENÈVE
ET DES ORGANISATIONS INTERNATIONALES EN SUISSE

البعثة الدائمة للجمهورية التونسية
لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف
والمنظمات الدولية بسويسرا

كلمة

السيد البشير التكاري،

وزير العدل وحقوق الإنسان

في الجزء رفيع المستوى

للدورة السابعة لمجلس حقوق الإنسان

جنيف، 4 مارس 2008

58, RUE DE MOILLEBEAU CASE POSTALE 272 1211 GENÈVE 19
TÉLÉPHONE 022 749 15 50 FAX 022 734 06 63 email: mission.tunisia@ties.itu.int

السيد رئيس المجلس،

أصحاب السعادة،

أيتها السيدات، أيها السادة،

أودُّ في البداية أن أعرب عن سعادتي للحضور بينكم وإلقاء كلمة تونس من أعلى منبر مجلس حقوق الإنسان الموقّر. وأنتهز هذه المناسبة لأعبّر عن شكري وتقديري للسيد Ban Ki-moon، الأمين العام للأمم المتحدة لدعمه المتواصل لعمل المجلس ولمشاركته معنا في افتتاحية هذه الدورة السابعة.

وأتوجه بالشكر أيضا إلى السّيد Doru Costea، رئيس مجلس حقوق الإنسان، على حسن تسييره لشؤون المجلس، وإلى السيدة Louise Arbour المفوّضة السامية لحقوق الإنسان على تيسير أعمال المجلس.

وإن تونس لمقدرة لجهود المجلس في إصلاح وتطوير منظومة حقوق الإنسان وما توليه المجموعة الدّولية من عناية متزايدة لمسائل حقوق الإنسان، يعكسها جليا مستوى الحضور الرفيع في اجتماعنا اليوم.

لقد حظيت تونس بشرف انتخابها عضوا في أوّل تركيبة لمجلس الأمم المتحدّة لحقوق الإنسان وساهمت بكل عزم في إرساء البناء المؤسساتي للمجلس وتعزيز مقوّماته، وهي تُجدّد اليوم التزامها وعزمها على مواصلة الحوار والتعاون مع مختلف آلياته.

السيد الرئيس،

على إثر العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة وما تسببت فيه من ضحايا ومصابين في صفوف المدنيين العزل خاصة من الأطفال والنساء

تعبر تونس عن انشغالها العميق إزاء هذا التصعيد الخطير وما يشكله من انتهاك صارخ لأبسط حقوق الإنسان.

وإذ تجدد بلادي إدانتها ورفضها للعنف بجميع أشكاله فإنها تدعو المجتمع الدولي للتحرك السريع والناجع لوقف هذه الاعتداءات المتكررة ولتوفير الحماية للشعب الفلسطيني وتحذر تونس من عواقب هذه التطورات التي من شانها أن تهدد وتعيق المساعي الهادفة لإحياء العملية السلمية وتدفع بالأوضاع في المنطقة إلى مزيد من التعقيد والتردي " .

السيد الرئيس،

يتزامن اجتماعنا هذا مع الاحتفالات بالذكرى الستين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهي مناسبة تؤكد من خلالها بلادي على تمسّكها بالمبادئ السامية لهذا الإعلان وحرصها الدائم على حمايتها وتكريسها في القانون والممارسة.

وقد أعلن الرئيس زين العابدين بن علي خلال إشرافه على الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان عن انطلاق برنامج متكامل أعدّ بالتعاون مع الهياكل والجمعيات المعنيّة بحقوق الإنسان، تمّ الشروع في تنفيذه، ويضمّ بالخصوص أنشطة تربوية وثقافية وإعلامية بهدف مزيد التحسيس والتوعية بحقوق الإنسان نصا وثقافة وممارسة فعلية.

وهو ما يندرج في إطار قرار مجلس حقوق الإنسان بشأن الاحتفال بستينية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي يتوافق مع الجهود المتواصلة والانجازات المتتالية التي تبذلها تونس من أجل رعاية حقوق الإنسان وتطويرها وحمايتها والدفاع عنها.

إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكافة العهود والمواثيق الدولية التي كملته وفصلته قد أشاع بين البشر قيم كونية شاملة تؤكد حرية الإنسان وتحث على صيانة حقوقه وكرامته وضمان أمنه ورفاهه باعتبارها مقاصد حضارية فاضلة والتزامات أخلاقية وسياسية لا يمكن الحياد عنها أو التنازل بشأنها.

وقد حرصت تونس على تثبيت هذه المبادئ في دستورها ضمن تصور شامل ومتكامل لمنظومة حقوق الإنسان يؤمن كافة الحقوق المدنية والسياسية بالتساوي مع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويجعل من مبدأ التضامن قيمة أخلاقية واجتماعية ثابتة ويضمن مساواة المرأة بالرجل في شراكة متكافئة في شتى ميادين الحياة.

وستواصل تونس العمل خلال هذه السنة على مزيد تطوير منظومة حقوق الإنسان والحريات الأساسية في بلادنا تعزيزا لخياراتنا الوطنية في هذا المجال ووفقا لثوابت مسيرتنا الإصلاحية.

السيد الرئيس،

إن من بين التحديات القائمة اليوم التي تواجه الإنسانية وتعوق دون التحقيق الفعلي لحقوق الإنسان معضلة الفقر والخصاصة. ورفعا لهذه التحديات تتنزل المبادرة التي تقدم بها الرئيس زين العابدين بن علي بالدعوة إلى إنشاء "صندوق عالمي للتضامن" لمقاومة الفقر في العالم تم تبنيه من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة.

كما أن تونس لا تدخر أي جهد للإسهام مليا في مكافحة التهميش والإقصاء والعنصرية والكراهية والتطرف والإرهاب.

وستمضي بلادنا قدما في تعزيز الحوار بين الشعوب والثقافات والحضارات والأديان، قصد الإسهام في الحد من سوء التفاهم ومظاهر التباعد والتباغض التي قد تسود العلاقات الدولية وهو ما أصبح قاعدة ثابتة في توجهات تونس واختياراتها، إذ أصدرت بلادنا في أفريل 1995 وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) "عهد قرطاج للتسامح"، وأحدثت في نوفمبر 2001 "كرسيا جامعيا لحوار الحضارات والأديان". كما أنشأت في ماي 2005 وبالتعاون مع منظمة المؤتمر الإسلامي "منتدى تونس للسلام". وأصدرت في فيفري 2006 وبالتعاون مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو) "إعلان تونس من أجل التحالف بين الحضارات".

ونرحب في هذا المجال بمبادرة مجلس حقوق الإنسان لعقد لقاء خلال هذه الدورة حول الحوار بين الثقافات وحقوق الإنسان وهو ما من سيمكن من تعزيز وتعميق التفاهم المشترك حول هذه القيم.

السيد الرئيس،

تثمن تونس ما توصل إليه مجلس حقوق الإنسان بشكل توافقي في استكمال بناء مؤسساته وترشيد ومراجعة وتحسين آليات عمله.

وفي هذا الإطار، ستتولّى بلادنا خلال الشهر القادم، تقديم تقريرها ضمن إجراء "الاستعراض الدوري الشامل"، الذي تمّ إعداده وفق المبادئ التي ضبطها المجلس واعتمادا على عملية تشاور واسعة النّطاق مع الأطراف الوطنيّة المعنيّة بحقوق الإنسان ومكوّنات المجتمع المدني. وإننا نتطلع إلى أن يجري هذا الاستعراض بطريقة موضوعية بناءة وشفافة بعيدا عن الانتقائية والتسييس.

السيد الرئيس،

وفي الختام فإن تونس المتعلقة بقيم حقوق الإنسان في أنبل معانيها وأعمق أبعادها والملتزمة بنشر ثقافتها وتكريس ممارستها، تشدّد على واجب المجتمع الدولي، من خلال مجلسنا في رعاية حقوق الإنسان وتعزيزها وتطويرها والارتقاء بها في إطار الترابط والتكامل خدمة للانسان في كل أرجاء العالم.

وشكرا السيد الرئيس